

نبيل بنعبدالله يدعو  
إلى حركة اجتماعية  
مواطنة تجمع كل  
الديموقراطيين

## أريد ترك الأمانة العامة للحزب ولكن كمسؤول لا يمكن أن آتي لأقول لرفاقي: «السلام عليكم وبأي باي»

التنظيمية لن تطفئ على مؤتمركم الوطني المقبل، أليس كذلك؟

■ نعم، هذا ما نسعى إليه، والمكتب السياسي بإجماع أعضائه أو بكاد يتبنى ذلك، لأن حصر النقاش في الهاجس التنظيمي الداخلي المرتبط بوضعية الفروع والعضوية في اللجنة المركزية والمكتب السياسي وهوية الأمين العام سيحكم على المؤتمر بالفشل، ولن يحقق أي قيمة مضافة لبلادنا، لذلك نريد أن نتوجه نحو إحداث الرجة التي ذكرت سابقا، وقد أعطينا هذه الإشارة عندما أطلقنا نقاشا داخليا منذ نونبر الماضي ينصب حول التحديات التي تعيشها وبحث سبل الحفاظ على هوية الحزب وتوجهاته ومرجعياته ودوره في إحداث البديل، خاصة أننا اليوم أمام حكومة نعتبرها ضعيفة. هذا الضعف الذي يعترى التوجه الليبرالي القائم والذي جاء بعد انتهاء تجربة الإسلاميين يجعل البديل الوحيد أمامنا اليوم هو البديل التقدمي اليساري، ويمكن لحزب التقدم والاشتراكية أن يلعب فيه دورا أساسيا، وهذا ما يتبعه من النقاش الذي نريد أن يصاحب مؤتمرنا الوطني. صحيح أننا نطمح لمعالجة بعض الثغرات الداخلية في هذا المؤتمر، المرتبطة بتواصلنا وقدراتنا المالية ونجاعة هياكلنا التنظيمية، لكن يتعين أن يدخل ذلك في السياق الأكبر الذي ذكرته، وهو أن الحزب أداة وليس غاية في حد ذاتها من أجل التغيير وخدمة أفكار وقيم ومبادئ وتصورات وتوجهات فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

حسم قيادة الحزب، بل أن نجعلها محطة لبعث الروح في النقاش والانفتاح وإحداث رجة داخل المجتمع، وفرصة لتنظيم مناظرة كبيرة حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي تجمع كل الفعاليات التي تؤمن بشكل ما بالمقاربة الديمقراطية التقدمية، حتى لا أقول اليسارية.

هل تقصد بالفعاليات حتى غير الحزبية؟

■ نعم، بل أساسا من خارج الأحزاب، لأننا إذا انكمشنا من داخل الأحزاب فلن نذهب بعيدا. هل معنى ذلك أنكم فقدتم كحزب الثقة في بقية الأحزاب الأخرى؟

■ لا أبدا. نحن مستعدون للعمل مع كافة الأحزاب، خصوصا منها الوطنية والديمقراطية واليسارية، لكن نعتقد أن ما وصلنا إليه يستدعي عدم الإقتصار على الجدران الحالية للأحزاب، لأنها لن تذهب بنا بعيدا، وأن نهض بهذه الحركة الاجتماعية المواطنة، دون الاعتماد على مقاربة جاهزة لأن في ذلك جميع عناصر الفشل، بل أن تكون من صنع الجميع، وأن يكون لنا كحزب دور في ذلك.

أمامنا مجموعة من التساؤلات تحتاج إلى جواب، أهمها ما يرتبط بتداعيات كوفيد19- والوضعية الدولية الموسومة بارتفاع الأسعار والوضع الاجتماعي المقلق، والمقاربات الاقتصادية المعمول بها اليوم والبعيدة تمام البعد عن النموذج التنموي الذي تم إقراره.

أفهم من كلامكم أن الجوانب

الاشتراكي، بينما تقف مكونات اليسار الجذري تائهة، فهي تارة تطمح إلى توحيد الصف وتارة أخرى تختلق لنفسها خلافات تؤدي إلى مزيد من الانشقاق والانكماش الذي لا يمكن أن يؤدي إلى أي نتيجة.

في ظل هذا الوضع، أصبحت لدينا فئاعة بان شعب اليسار أو من يؤمن بفكرة اليسار يوجد خارج أحزاب اليسار أكثر مما هو موجود داخلها، لذلك نقول بضرورة إحداث حركة اجتماعية مواطنة تستجمع قوى كل من يؤمن بالديمقراطية، والحرية سواء الفردية أو الجماعية، والعدالة الاجتماعية والمجالية، ويدافع عن المستضعفين والمدرسة والصحة العموميتين والقطاع العمومي بشكل عام، وعن تقوية سلطة المؤسسات المختلفة، وتفعل دستور 2011 بشكل متقدم على أرض الواقع، ويأهض جميع أشكال الرشوة والريع.

هذه الأمور، كما ترى - لا تتعلق بخطاب اشتراكي يعود إلى عهد الشيوعية، بل يمكن أن يجتمع حولها الكثير من الأوساط: الحركة الحقوقية والنسائية والنقابية والاجتماعية بما فيها المناهضة لارتفاع الأسعار والمدافعة عن العالم القروي وغيرها، صحيح يمكن للحزب أن يكون عنصرا محركا، لكنه لا يطمح إلى زعامة خاصة أو تضخيم الذات لأننا نعلم جيدا أن استحضار ذلك ستترتب عنه ردود فعل سلبية.

إن ما نسعى إليه هو أن نجعل من محطة التحضير للمؤتمر ليس محطة للانكماش على الذات، أو الخوض فقط في القضايا التنظيمية أو

سياسي مجرب، يجر خلفه مسارا نضاليا يمتد لـ45 سنة، يجمع بين الاعتدال الذي جعله خطأ سياسيا له ولحزبه ومساحة واسعة من الجرأة والمشاكسة. إنه نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية الذي يستعد لعقد مؤتمره الوطني الحادي عشر في سياق سياسي "ضبابي"، ويحاول البحث عن تموقع جديد لا يحيد عن هوية ومرجعية الحزب، الذي تلقى ضربات في العقد الأخير، وعاش محطات مفصلية، لكنه بقي حاضرا وواقفا. في هذا الحوار لم يغادر بنعبد الله منسوب الجرأة الذي يقف عنده دائما، ولم يستعمل لغة الخشب كما يفعل بعض نظرائه، ورد تباعا على الأسئلة التي وجهت إليه في حوار جاء تفاعليا وخاض في الماضي والحاضر والمستقبل، نشره في جزئين، الأول يخوض في تحضيرات المؤتمر والموقف من الحكومة، على أن يُنشر الثاني بتفاصيل حصرية خاض فيها لأول مرة ضمن مذكرات وزراء سابقين.

حاوره : محمد كريم بوحصاص

Karim88960@hotmail.com

تستعدون لمحطة المؤتمر الوطني للحزب المفترض عقده قبل نهاية السنة الجارية، هل لديكم تصور واضح حول الأطروحة التي ستدخلون بها المؤتمر، وأيضا ما ينبغي مراجعته على مستوى التصورات والتوجهات؟

■ في هذا الجانب، هناك إجماع داخل الحزب. ولله الحمد - حول المقاربة الفكرية والسياسية للمؤتمر المقبل ومنطلقاته، جاء من الوعي العميق لكل من لديهم ماض في الحزب بهوية هذا الأخير ومرجعياته والدور الذي يتعين أن يضطلع به، ومكانته الخاصة في الساحة المغربية، ويتجلى هذا الإجماع في عدم وجود أي خلاف داخلي أو رأي آخر يدعوا إلى اعتماد مقاربة أخرى، كل ما هو موجود هو «حيرة» مرتبطة بتساؤل رئيسي: كيف يمكن تفعيل المشروع الديمقراطي التقدمي البديل الذي يؤمن به؟

إذا نظرنا إلى المؤسسات الحزبية القائمة سنجد أنها تعاني من مشاكل، بما في ذلك أحزاب اليسار، فالتطورات التي حصلت في السنوات الأخيرة جعلت لدينا صعوبة في التعامل مع الاتحاد

## قصة نفور الحكومة من البعد الديمقراطي والسياسي

التقيت بالسيد رئيس الحكومة عندما كان يسعى إلى تشكيل الحكومة، وهي أننا نتمنى النجاح لهذه الحكومة لأن في نجاحها نجاح للمغرب، وأنا كحزب مسؤول ندعم أي قرار سيساهم في تحريك الفضاء الديمقراطي أو بث الروح في الاقتصاد الوطني والمقولة المغربية، وإصلاح ما يتعين إصلاحه على هذا المستوى، وتطوير القدرات الإنتاجية، والمساهمة في تجاوز الفوارق الاجتماعية وإكفاء العدالة الاجتماعية والعبارة بالعنصر البشري كما يؤكد ذلك النموذج التنموي الجديد، لكن البعد الديمقراطي والسياسي - مع الأسف الشديد - غائب تماما عند الحكومة، بل تنفر منه بشكل غريب جدا، دون الحديث عن أبعاد أخرى مثل البعدين البيئي والثقافي الغائبين بدورهما في برنامج الحكومة رغم التنصيص عليهما في النموذج التنموي الجديد.

الحكومة التي أخرجت 22 مرسوما تطبيقيا: ما هو محتوى الدولة الاجتماعية الذي ترفعه؟ وما هو العرض الصحي الذي سيقدم للمغاربة؟ وكيف سيكون النظام الصحي العمومي المغربي؟ ومن سيستفيد من التغطية الصحية هل القطاع الخاصي بمصحاته المختلفة أم القطاع العمومي؟

كل هذه الأسئلة أساسية لكنها لا تُناقش اليوم على مستوى الحكومة، كما لا تناقش قضايا أخرى ذات أهمية مثل عدم تدخلها لمراقبة الأسعار في السوق المحلية، وشبهة تضارب المصالح داخلها، خاصة ما يرتبط بالمحروقات، وبالتالي هذا الوضع لا يبعث على الارتياح. وفي هذا السياق، دعني أؤكد على مسألة مهمة، عبرت عنها في عدة مناسبات، بما في ذلك حين

الوضع سيء أكثر إذا استمر التدبير الحكومي الحالي، حيث أن الحكومة بعيدة كل البعد عن تنزيل النموذج التنموي الجديد، والجميع يشهد بذلك، بل تبدو غير قادرة على توضيح ما إن كان تأجيل تفعيلها للنموذج التنموي يعود إلى الأوضاع الدولية والداخلية الصعبة.

أكثر من ذلك، فحتى عندما تقول الحكومة شيئا فإنها تقولها بشكل أرعن، بمعنى، ليست لديها قدرة تواصلية وقدرة سياسية لمخاطبة المغاربة، وهذا في حد ذاته يشكل مشكلا كبيرا لهذه الحكومة، يضاف إلى اعتمادها شعار «الدولة الاجتماعية» البعيد عن مرجعية أحزابها المشكلة - باستثناء حزب الاستقلال - وإلى حدود اليوم لم نر أي تجل لهذا الشعار باستثناء ما يتعلق بالحماية الاجتماعية الذي هو مشروع ملكي كبير، ومع ذلك نتساءل مع

أمام انشغالكم بأسئلة تتجاوز التنظيم في سياق التحضير لمؤتمركم الوطني، وباستحضار التقدم الذي حققه حزبكم على مستوى المقاعد في الانتخابات الأخيرة، وحرصكم على توجيه الانتقاد للحكومة الحالية واتهامها بـ«الضعف»، هل يمكن القول إنكم تحضرون أنفسكم من الآن لتكونوا بديلا حقيقيا؟

■ أكيد. (مقاطعا) لكن لماذا تبالغون في رسم صورة قاتمة عن الوضع في البلاد؟ وما الذي يجعلكم تعتقدون أن الأمور يمكن أن تسوء أكثر عند الوصول إلى الانتخابات التشريعية المقبلة وأن كانت بعيدة زمنيًا؟



## لهذا الحكومة ضعيفة سياسيا



نيل بن عبد الله وعزيز أخنوش

وفي مرحلة معينة يمكن للمديونية أن تكون أداة للمواجهة وسبيلًا لتحقيق انطلاقة اقتصادية جديدة.

المشكلة الأعمق أن النُفس الإصلاحية لهذه الحكومة غير موجود، وحتى الأوساط الرسمية للمقاولات المغربية التي كانت تعقد آمالًا كبيرة على هذه الحكومة أصبحت بخيبة أمل.

أمام هذا الوضع يتعين علينا أن نحدث من داخل المجتمع بديلاً ديمقراطياً قديماً قادراً على تحضير نفسه لتدبير الشأن العام في المرحلة المقبلة.

ونحن نقارن أنفسنا بهذه الدول بالنظر إلى المكانة التي نحتلها على المستوى الدبلوماسي والسياسي.

مقاطعا حتى تكون دقيقاً في جوابك، ما الذي كان يجب على الحكومة فعله ولم تفعله؟

■ أن تضح إمكانات مالية في الاقتصاد الوطني على غرار ما فعلت دول قريبة منا مثل فرنسا وإسبانيا، وذلك لتوسيع مجال المديونية. أنا لا أقول إنه يجب علينا بالضرورة أن نغرق البلاد في المديونية، لكن من الناحية الاقتصادية

وديمقراطية، والاهتمام بالفضاء السياسي والأحزاب السياسية ومعالجة أزمة الثقة الموجودة مع المواطن.

إن كل هذه القضايا لا تحظى باهتمام الحكومة، وأنا لا أخترع ذلك أو أتهم الحكومة ظلماً وعدواناً، بل يثبت الواقع، وإلا هل يوجد أحد يمكن أن يدعي أن هذه الحكومة اهتمت منذ ميلادها حتى اليوم بالملف السياسي والديمقراطي والحقوق.

مقاطعا لكن ربما الحكومة منشغلة بالجانب الاقتصادي؟

■ في هذا الجانب، لم نر حتى الآن أي قرارات حاسمة ترتبط بمواجهة تحديات كوفيد-19 وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، ونفس الأمر ينطبق على الجانب الاجتماعي، فإذا استثنينا - كما قلت سابقاً - ورش الحماية الاجتماعية بالملاحظات المثارة بشأنه، والمجهودات التي تبذل على مستوى التعليم، من خلال المقاربة الذكية التي يعتمدها الصديق شكيب بنموسى في الحوار وطمأنة الموارد البشرية، وإن كنا ننتظر حلاً لمشكل المتعاقدين، فإننا لم نر من الحكومة أي قرارات قوية.

بالتالي، نحن أمام حكومة ضعيفة سياسياً وغائبة تواصلية وغير قادرة على إذكاء نفس جديد في الساحة الوطنية، وعاجزة عن اتخاذ إجراءات اقتصادية جريئة مثلما رأينا في دول أخرى.

عجز الحكومة عن اتخاذ إجراءات شجاعة - كما تقول - قد يرجعه البعض إلى الوضعية الاقتصادية العالمية الصعبة التي تكبل الحكومة وتمنعها من المبادرة، هل يمكنك أن تنفي ذلك؟

■ رغم الظروف الدولية الصعبة المرتبطة بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وصعوبة التزود بالمواد وارتفاع الأسعار دولياً، نجد أن عدداً من حكومات الدول الأوروبية استطاعت اتخاذ قرارات جريئة لدعم اقتصادها الوطني،

لكن قد يتساءل البعض بجديّة، هل تستطيع الحكومة استحضار البعدين الديمقراطي والسياسي واتخاذ إجراءات عملية في هذا الإطار؟

■ جميع الحكومات السابقة كانت تستحضر هذين البعدين وتتفاعل في إطارهما مع كافة المتدخلين، لكن الحكومة الحالية تظهر على أنها أخذت قراراً بعدم الخوض في القضايا الديمقراطية والسياسية والمساواتية، ومباشرة الإصلاحات الأساسية التي ينتظرها المغاربة مثل القانون الجنائي أو مدونة الأسرة، والمرتبطة بالحريات الفردية والجماعية، وقضية المساواة بين الرجل والمرأة، والملفات العالقة على المستوى السياسي، وقضايا الإعلام وتحريره

رغم الظروف الدولية الصعبة المرتبطة بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وصعوبة التزود بالمواد وارتفاع الأسعار دولياً، نجد أن عدداً من حكومات الدول الأوروبية استطاعت اتخاذ قرارات جريئة لدعم اقتصادها الوطني، ونحن نقارن أنفسنا بهذه الدول بالنظر إلى المكانة التي نحتلها على المستوى الدبلوماسي والسياسي

## حذرنا مبكراً من استعمال المال الفاحش في الانتخابات وهذا ما جئنا به

يرجع البعض الضعف الذي يعتري الحكومة والمناخ العام السلبي الذي يرافقها إلى مخرجات انتخابات 8 شتنبر، وانسحابكم من التعبير عن موقف من ذلك، ألا تعتقد أن ما نعيشه اليوم هو نتيجة طبيعية لما حصل في الانتخابات الأخيرة أو ما رافقها من نتائج؟

■ البكاء على الماضي لن يفيد اليوم، لكن أذكر أنه إذا كان هناك حزب نبيه إلى خطورة الوصول إلى أهداف من خلال الاستعمال الفاحش للمال فهو التقدم والاشتراكية. لقد حذرنا مبكراً من العواقب الوخيمة لذلك، والتي تتمثل أولاً في تخييس المؤسسات ودورها، وثانياً في الإساءة إلى العلاقة بين المواطن والمجتمع السياسي، وثالثاً في طبيعة من ستفرزه هذه الانتخابات ومن سيؤثّر المؤسسات المنتخبة (البرلمان والمجالس المحلية)، وهو ما نعيشه اليوم حيث تابعنا بعض الوجوه المضحكة من خلال طبيعة تدخلاتها وردودها أو في عدم قدرتها على الكلام واستعمال اللغة العربية. إن ما بني على باطل فهو باطل، لذلك رأينا وصول أشخاص إلى البرلمان معروفين بارتباطاتهم باقتصاد الربيع، وذلك بسبب الاستعمال الكثيف للمال بطريقة لم يسبق لها مثيل.

وهذا الأمر قلته ليس الآن فقط، بل قلته قبل الانتخابات وأثناء الحملة الانتخابية وتعليقاً على نتائجها، ويمكن الرجوع إلى البلاغات المكتوبة الصادرة عن المكتب السياسي والاستجابات التي أدليت بها في هذا الشأن.

نحن أمام الأمر الواقع، والسؤال المطروح اليوم هو كيف يمكن معالجة السلبات الموجودة؟ وكيف يمكن أن نقوي متانة المجتمع المغربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

## الفرغ القاتل والرجة التي نحتاجها!



موضوع يخصه لا أريد أن أتدخل فيه. بالنسبة إلى حزبنا فقد كانت مواقفنا واضحة، فسرعان ما تبين لنا أن الحكومة ليست في الموعد ومارسنا دور المعارضة كما يجب، وأحيى بهذه المناسبة فريق التقدم والاشتراكية على قام ويقوم به والذي جعل الكثير من الأوساط تنوّه به.

إن الدور الذي يلعبه فريقنا يبقى متميزاً وجعله حاضراً بقوة سواء في الجلسات العامة أو خلال المساءلات المختلفة للحكومة أو خلال الجلسات الشهرية لمسائلة رئيس الحكومة، كما حصل يوم الاثنين (حول موضوع الصحة، أو من داخل اللجان البرلمانية أو من خلال الأيام الدراسية التي نظمها الفريق، وحالياً، نستعد لعقد لقاء دراسي حول مدونة الأسرة يوم الأربعاء 15 يونيو، ونحضر لعقد لقاء مع جبهة الدفاع عن «السامير» داخل البرلمان ومن أجل تقديم رأي مختلف عن رأي الحكومة المعبر عنه.

يمكنني القول إننا نشغل باقصى ما يمكن، لكننا نعلم أن كل ذلك لم يحدث حتى الآن تلك الدرجة السياسية والاجتماعية التي نحن في حاجة إليها، لذلك أعود لأقول إننا في حاجة إلى تلك الحركة الاجتماعية المواطنة.

يعيب البعض على مكونات المعارضة عدم اضطلاعها بأدوارها كاملة في مراقبة الحكومة وتبنيها، وكما تنتقدون الحكومة فإنكم بدوركم - كأحزاب معارضة - محط انتقاد أيضاً، كيف تردون على هذه المسألة؟

■ صحيح، لذلك أقول لك منذ البداية إن هناك فراغاً قاتلاً، فرغم تخصص دستور 2011 على ضرورة تقوية كل أشكال وهياكل الوساطة والتأطير في مقدمتها الأحزاب السياسية، فإن هذه الأخيرة تعيش وضعية صعبة سواء على المستوى الذاتي أو في علاقتها بالمواطنين والمواطنات، وأعترف بذلك نفس الأمر ينطبق على النقابات التي أصبحت تعبيراً عن قيادات لها امتدادات لكنها لا تشمل ما يعتد بالتنسقيات التي كثيرا ما تكون خارج إطارها في قطاعات مختلفة.

هذه الوضعية الصعبة يعيشها الإعلام أيضاً، والذي لم يعد يلعب دوره كما كان في السابق في المطالبة بالديمقراطية والمساءلة وتثوير الرأي العام وطرح نقاشات حول الدائل الممكنة في فضاءات مختلفة، وتعلمون كيف أن المال تدخل كثيراً في هذا الفضاء، وما رأيناه في الانتخابات الأخيرة غير مطمئن، حيث ظهرت بشكل واضح رغبة في السيطرة على جميع وسائل الإعلام، مما يقوي كل التعبيرات العنقوية والتعبيرات التي نراها في مواقع التواصل الاجتماعي الفردية والجماعية التي غالباً ما تكون رافضة وغير مؤمنة بالمؤسسات ككل وبممارسة الديمقراطية، ومعبرة عن مشاعر متشائمة سلبية تقلل من قيمة البلاد ومكانتها وما يتم القيام به على كافة الأصعدة.

■ إضافة إلى الأحزاب والنقابات والإعلام، يمكن أن نلمس انكماشاً واضحاً للحركة الحقوقية والحركة النسائية، لذلك نحن في حاجة إلى نفس جديد. وكما ترى فقد حرصت في عملية التشخيص أن أبدأ بوضعية الأحزاب الصعبة، لذلك لا يمكن لأحد أن يقول لي: «شوف رأسك بعداً!».

بالنسبة للمعارضة، صحيح هناك معارضة داخل البرلمان لكنها ليست بالضرورة منسجمة في منطلقاتها، وتشبه وضعية أحزابها، وهي مشكلة إضافة إلى التقدم والاشتراكية من العدالة والتنمية بما عرفه من تراجع، والحركة الشعبية التي تقوم بما يمكن القيام به، والاتحاد الاشتراكي الذي لن أقول أكثر من أنني أجد صعوبة حقيقية في مقاربة موضوعه اليوم، ثم تمثيلية رمزية لأقصى اليسار.

أمام هذه الوضعية الصعبة، تسعى في التقدم والاشتراكية إلى توفير إطار تنسيقي للمعارضة في مجلس النواب، لأن في مجلس المستشارين تكاد نقول

إنه ليست هناك معارضة، وعندما استقبلت رؤساء فرق المعارضة قبل ثلاثة أسابيع شجعت كثيراً مبادرة التنسيق فيما بينهم، وقلت لهم: عليكم أن تستمروا ولا تتبالوا بما يحدث بين الأحزاب لأنكم أنتم الموجودون في قلب المعركة.

في علاقة بالتنسيق بين مكونات المعارضة في مجلس النواب، ألا ترى أن الظروف مهية اليوم لاستعادة الزخم الذي ميز علاقة حركتكم بالبيجدي في مرحلة حكومة ابن كيران، خاصة أن الظروف جعلتكم في موقع واحد؟

■ علاقتنا طيبة مع هذا الحزب. ربما أصبحت كذلك بعد عودة ابن كيران لقيادة الحزب؟

■ لقد ظلت العلاقة دائماً طيبة ولم نسئ إليها يوماً.

لكن التنسيق غير موجود بين الحزبين في مجلس النواب؟

■ لأن العدالة والتنمية عرف مرحلة مخاض داخلي، وعند تأسيس هذه الحكومة أثير نقاش داخله حول موقفه من المعارضة وطريقة ممارسته لها، وهذا



## المقاربة الحساباتية الضيقة للحكومة والحس السياسي المنعدم



ثانيا، يمكن للطاقت التخزينية التي تتوفر عليها «لاسامير» أن تمكن المغرب من اعتماد مقاربة متوسطة المدى على الأقل، وأن يقوم بمشترياته في السوق الدولية بناء على قدرات تخزينية لا يمتلكها اليوم، وكل ذلك نسعى إلى توضيحه في الندوة التي ستعدها مع جبهة الدفاع عن لاسامير في البرلمان، علما أن هناك بعض الأوساط لا تريد لاسامير أن تعود، لكننا سنواصل الدفاع عنها.

حتى نفهم أكثر، ما الذي يمكن أن يجنيه المغرب من إعادة تشغيل لاسامير؟

المغرب اليوم ليست لديه قدرات للتكرير، حيث يستورد النفط المكرر بالثمن المفروض عليه دوليا ولا يستطيع استيراد النفط الخام، لذلك فإن كلفة وصول المحروقات إلى محطات الوقود ستخفف لو توفرت إمكانيات التكرير.

المواطنين، من بينها حث الشركات الأساسية العاملة في القطاع على تقليص هامش ربحها ما بين 0.15 و0.20 أورو، ما يمثل 1.7 إلى 2.2 درهم.

(مقاطعا) لكن هل القوانين المغربية تسمح بهذا النوع من التدخل في السوق من جانب الحكومة؟

أكد. هناك إجراء آخر يمكن للحكومة القيام به، وهو تقليص الضريبة أو الرسم على استيراد المحروقات، والذي سينعكس تلقائيا على أسعار البيع، لكن الحكومة ترفض هذا الإجراء لأنه سيؤدي إلى تخفيض مواردها التي توجهها لتمويل المجهود الذي تريد القيام به.

المشكلة الأعمق في نظري، هو عدم وعي الحكومة بأن من مسؤولياتها معالجة الوضع الاجتماعي للحفاظ على الاستقرار العام الذي يبقى ضروريا لمباشرة عملها. هذا الحس السياسي المنعدم عند هذه الحكومة، التي لها مقاربة حساباتية ضيقة تجعلها لا تفكر في ما يمكن القيام به بالنسبة للمستقبل.

بالنسبة لملف «لاسامير» فإن ادعاء الحكومة أنها لن تحل المشكلة وأنها غير قادرة على الاتجاه في هذا المسار يعبر عن جهل حقيقي بأن الدولة تستعمل كل الإمكانيات للتدخل عندما يتعلق الأمر بالمصلحة الوطنية، ولن أخوض في الإشكالات القضائية المرتبطة بهذا الملف.

المغرب له سيادة وعندما يريد أن يتعامل مع قضايا أساسية فإنه يتعين أن يحرك أدوات السيادة كما حركها مع عدد من البلدان التي أساعت لقضيتنا الوطنية.

من الملفات الساخنة التي تثير ردود فعل اليوم، طريقة تدبير الحكومة لارتفاع أسعار المحروقات غير المسبوقة، وقد تحدثت سابقا عن وجود شبهة تضارب مصالح، برأيك، ماذا كان يمكن للحكومة القيام به ولم تفعله؟

أثرت مرارا وتكرارا قضية تضارب المصالح في هذا الملف، ولقد استمعتنا مؤخرا إلى رد السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، وبطبيعة الحال تعلمون أنني أرفض تماما أن تكون لي أي نبرة مسيئة للأشخاص في الكلام الذي أقوله، لذلك فإن جواب وزارة المالية أو الحكومة عموما حتى لا أقول وزيرة المالية، كان غريبا، إذ كيف يعقل أن تقول الحكومة إن ليس لديها إمكانيات لدعم الأسعار وإنما لن تستعمل الأداة الضريبية وإن مصفاة «لاسامير» لن تحل المشكلة.

صحيح أن أزمة المحروقات عالمية، لكن عددا من الدول التي نتعامل معها، مثل إسبانيا وفرنسا وهولندا وألمانيا، اتخذت قرارات للتخفيف عن

المغرب اليوم ليست لديه قدرات للتكرير، حيث يستورد النفط المكرر بالثمن المفروض عليه دوليا ولا يستطيع استيراد النفط الخام، لذلك فإن كلفة وصول المحروقات إلى محطات الوقود ستخفف لو توفرت إمكانيات التكرير

### صب الزيت على النار

اللجوء إلى «المؤثرين»؟

يا أخي، إن للسياسة قواعد وأخلاق ومبادئ، وهي كما يقال فن تدبير الممكن، لذلك عندما تجد الحكومة تتباعد عن القنوات المؤسساتية المعترف بها دستوريا لتأطير المواطنين (البرلمان، والمؤسسات المنتخبة، والأحزاب السياسية والنقابات، والمجتمع المدني، والإعلام الذي يجب ضمان استقلاليته وتعدديته)،

من القضايا الشائكة التي أثارته الحكومة في وقت سابق، استعانتها بما يسمى بـ«المؤثرين»، من أجل ترويج مشاريعها وإيراجها، كما حصل مع عدد من الوزراء، باعتبارك وزيرا سابقا في ثلاث حكومات مختلفة فضلا عن مسؤوليتك كأمين عام لحزب سياسي عريق، هل يمكن تبرير نهج الحكومة

أو تتعامل مع هذه المؤسسات انطلاقا من نظرة نفعية أو من خلال استعمال المال بشكل فاحش، كما حصل في الانتخابات الأخيرة أو في تدبير العلاقة مع الإعلام، ثم في المقابل تلجأ إلى مواقع التواصل الاجتماعي، فإن النتيجة ستكون واحدة وهي صب مزيد من الزيت على النار التي تحرق اليوم هذه القنوات المؤسساتية التي يتعين أن توظف المجتمع.

## أحسن جواب تنظيمي أنتظره من المؤتمر



نبيل بنعبدالله

فبكل صدق، وقد شعرت أنكم تريدون طرح السؤال دون طرحه، أكرر أنني أريد أن أتوقف وأن لا أستمع في هذه المسؤولية. هذا شعور حقيقي أحمله، وأتمنى أن نجد هذا الحل المبني على ما قلته. في نفس الوقت أنا إنسان مسؤول أناضل داخل الحزب منذ 45 سنة، وأنا أمينه العام، لذلك لا يمكن أن أتى للمؤتمر وأقول لهم: «السلام عليكم أنا غادي نمشي، وتدبروا الأمر لوحكم». ليس هكذا تمارس المسؤولية، لذلك ساذل مسؤولا حتى النهاية، وأحسن جواب هو أن يتحقق ما قلته سابقا، وأن أتمكن من المغادرة في المؤتمر المقبل. هذه قناعتي الشخصية ناهيك عن أن هذا ما أتمناه. في الأخير، إن الحزب ذات جماعية، ويتعين عليه أن يجد هذا الحل في إطار مقاربة يناقشها الجميع وتحافظ في نهاية المطاف على الحزب في حاضر ومستقبله.

تنفيذية، ومن داخله أمين عام يكون قادرا على الحفاظ على وحدة الحزب، وعلى توليف جميع الآراء الموجودة، وتجاوز المطبات التي يمكن أن يواجهها الحزب، وأعتقد أن لنا ريفيات ورفاق خاصة في الأعمار الصاعدة بعضهم موجود في المكتب السياسي وبعضهم الآخر خارجه يمكن أن يحققوا ذلك لكن يتعين أن يكون هذا الإفراز نتاجا لإرادة جماعية وأن لا يكون تعبيرا عن إرادة شخصية فردية لأي كان ممن يريد أن يكون أمينا عاما.

صحيح من حق أي كان أن يكون أمينا عاما، لكن يجب أن يكون ذلك بنوع من التوافق العريض حول من يمكن أن يكون، وفي ذلك نجد صعوبة، وأتمنى شخصيا أن نجد حلا لهذه المسألة. ربما يطرح سؤال: لماذا لم تجدوا هذا الحل من قبل؟ أقول: هذا هو الواقع، لم نتمكن من تحقيق ذلك، لكن أتمنى في ما تبقى من شهر أن نصل إلى ذلك،

بالعودة إلى موضوع المؤتمر الوطني للتقدم والاشتراكية، وبعيدا عن النقاش السياسي والفكري الذي يرافق التحضير لهذه المحطة التنظيمية الأهم في مسار الحزب، ما هو في نظرك أحسن جواب تنظيمي يمكن أن يصدر عن المؤتمر الوطني؟

■ هناك محطتان أساسيتان في مسار أي حزب، أولاهما الانتخابات باعتبارها فرصة للتواصل مع المواطنين والتعبير عن المواقف وبث نفس جديد داخل الحزب واكتشاف طاقات جديدة، وثانيهما المؤتمرات الوطنية التي تشكل فرصة للتعينة وانخراط وجود جديدة وإفراز طاقات وكفاءات أخرى،

## لا فائدة من التعديل الحكومي دون تحقيق هذا الشرط

يشهد لها بشيء واحد وهو ضعفها، لذلك لا أعتقد أن التعديل الحكومي أو تعويض البعض البعض الآخر سيكون مجديا. إذا لم تغير الحكومة مقاربتها ويكون لها جرعة سياسية وإصلاحية فلا فائدة في التعديل الحكومي.

تثار أنباء في الآونة الأخيرة عن قرب حدوث تعديل حكومي، هل يمكن لهذا التعديل أن يخلق نقسا جديدا داخل الحكومة؟

■ شخصيا لم أسمع ولم لاحظ أي إشارات حقيقية تذهب في هذا الاتجاه، لذلك فالتعديل الحكومي غير وارد حسب ما أتوفر عليه من معطيات في المدى القصير.

المشكلة أن هذه الحكومة فاقدة للنفس الإصلاحية والتدبير السياسي رغم أنها مكونة من ثلاثة أحزاب لأول مرة منذ 25 سنة تقريبا، وتحظى بأغلبية واسعة داخل البرلمان، وأحزابها لها تاريخ، إذ يعد حزب الاستقلال أعرق الأحزاب ويعود تأسيس التجمع الوطني للأحرار إلى نهاية السبعينات واكتسب الأصالة والمعاصرة اليوم مكانة في المجتمع المغربي.

لكن مع الأسف الشديد، فعوض أن نرى الجرعة السياسية والتواصلية والقدرة على حل المشاكل بالنسبة لهذه الأحزاب التي تدعي أنها تشكل حكومة سياسية قوية ومنسجمة، نرى أن الجميع

